E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011

The political behavior of the Islamic Group in Egypt after 2011

م.م علياء محمد طارش (*)

ALYAA MOHAMMED TARESH

alyaa.2016alyaa@gmail.com

- **الملخص :**

يركز هذا البحث على الوضع وطبيعة السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، وذلك بكونها تعد أحدى أهم وأخطر جماعات الإسلام السياسي التي واجهتها السياسة المصرية المعاصرة، والتي كانت وما تزال تشكل تهديداً على الأمن المصري، إذ تطغى عليها البرجماتية التي تطبع سلوكها السياسي في مختلف مراحل تكوينها، وذلك على الرغم من مما أدعت الجماعة الإسلامية في مراحل تكوينها الأولى بأنها جماعة دعوية وثقافية، إلا أنها في حقيقتها جماعة أستغلت الشباب المصري وتضليل الناس في سبيل كسب تأييدهم لها، وتختلف الجماعة الإسلامية عن باقي التنظيمات بكونها من أوائل الجماعات الإسلامية التي تراجعت عن أفكارها العنفية التي كفرت المختلف عنها دينياً ومذهبياً، ودعوتها إلى الخروج على الحاكم، ومن ثم تصالحت مع النظام السياسي المصري بعد ثبت لها أن أعمال العنف أضرت بها ولم تحقق كامل مصالحها، وعليه فقد اتبعت سياسة الصبر على المدى الطويل في سبيل السماح لها بممارسة العمل السياسي بحرية، وبدا ذلك واضحاً بواسطة تغيير آرائها السياسية المتقلبة لاسيما بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011، وتأسيسها لحزب سياسي مخالف للدستور مما ادى إلى منعها من ممارسها نشاطها السياسي؛ وذلك بكونها جماعة إرهابية تهدد كيان الوحدة الوطنية في مصر .

- **الكلمات المفتاحية** (الجماعة الإسلامية، حزب البناء والتنمية، حركات الإسلام السياسي)

- **Abstracts:**

This research focuses on the situation and the nature of the political behavior of the Islamic Group in Egypt. This is because it is considered one of the most important and dangerous groups of political Islam that contemporary Egyptian politics has defiance . Which was and still is a threat to Egyptian security, It is dominated by the pragmatism that characterizes its political behavior in the various stages of its formation. This is despite what the Islamic Group claimed in its early stages of being a missionary and cultural group, but In fact, it is a group that exploited Egyptian youth and misled people in order to gain their support, The Islamic Group differs from the rest of the organizations in that it is one of the first Islamic groups that retracted from its violent ideas, Which disbelieved religiously and sectarian, And I invited her to go out on the ruler, And then she reconciled with the Egyptian political system after it was proven to her that the acts of violence harmed her and did not fully achieve her interests, Accordingly, it followed a long-term policy of patience in order to allow it to practice political work freely, This was evident by changing her volatile political views, especially after the events of the January 25, 2011 revolution. And her establishment of a

*وحدة البحوث والدراسات السياسية / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

political party that violates the constitution, which led to her being prevented from practicing her political activities , This is because it is a terrorist group that threatens the entity of national unity in Egypt.

- **Keywords** (Islamic Group, Construction and Development Party, Political Islam Movements) .

- **المقدمة**

تعد مصر من أكثر البلدان العربية التي نشطت فيها حركات الإسلام السياسي بصورة مبكرة، وتنوعت فيها الحركات ما بين التي انتهجت الطابع السلمي والعنفي، وتعد الجماعة الإسلامية واحدة من أبرز الحركات الإسلامية في مصر التي عارضت نظام حكم الرئيس (أنور السادات) ونظام (حسني مبارك) من بعده، قررت المصالحة مع النظام المصري وانتهجت الأساليب السلمية وأطلقت مبادرتها الأشهر "مبادرة وقف العنف" من أجل أطلاق صراح أعضائها في السجون، وبعد ذلك قررت أن يكون لها حزب سياسي بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011م وما رافقها من صعود التيارات السلفية، التي فرضت نفسها على المجتمع المصري، واختلفت في طريقة تعاملها وسلوكها مع السلطة السياسية وفي طريقة تأسيسها لحزب سياسي، ومن أجل تسليط الضوء على السلوك السياسي للجماعة الإسلامية سوف نبحث بداية ونشأتها وأبرز ما قامت به من أعمال عنف ، ومن ثم نتطرق إلى مبادئها ومنطلقاتها الفكرية، ومن بعد ذلك نبحث موقفها من ثورة 25 يناير 2011م، وتأسيس الجماعة الإسلامية لحزب البناء والتنمية وموقفه من حكم الرئيس (محمد مرسي) ، والمبادئ التي يؤمن بها الحزب، ومن بعد ذلك نبحث نهاية الحزب وقرار حل ومنع الحزب من العمل نهائياً، وذلك مع حكم الرئيس (عبد الفتاح السيسي) ومن ثم صدور الأخير القرار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الذي قررت فيه شطب الجماعة الإسلامية من قوائم المنظمات الإرهابية .

- **أهمية البحث** : تتجسد أهمية البحث بمعرفة ماهية السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، والتركيز على معرفة أفكارها ومبادئها، وأسباب عدم وضوح مواقفها السياسية ذات الطابع المتغير الذي لا يعرف الثبات، وبيان محاولاتها المتعددة في الوصول إلى السلطة السياسية في مصر .
- **هدف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجماعة الإسلامية في مصر التي تنشط فيها أهم التنظيمات وحركات الإسلام السياسي، وبيان ما تتميز به الجماعة الإسلامية عن غيرها من الجماعات والتنظيمات الإسلامية الآخرى في سلوكها السياسي .
- **مشكلة البحث**: تنطلق دراستنا من تساؤل هل نجحت الجماعة الإسلامية في مصر في أن يكون له وجود سياسي معبر عن تطلعات الشعب، وهل أستطاعت الجماعة الإسلامية بناء تجربة سياسية تحقق بواسطتها شرعية الوصول إلى السلطة؟ أم كان العنف هو العامل الطاغي على السلوك السياسي للجماعة الإسلامة في مصر؟ .
- **فرضية البحث** ((إن الجماعة الإسلامية تخلت عن العنف حيناً ولجأت إليه أحياناً آخرى ، وذلك بحسب طبيعة المرحلة السياسية وبحسب تحقيق مصالحها))
- **مناهج البحث:** من أجل الإجابة عن شؤال البحث ولغرض أثبات صحة الفرضية، فأنه سيتم في هذا البحث توظيف المنهج التأريخي وذلك بالعودة إلى كيفية نشأة الجماعة الإسلامية في مصر، فضلاً عن توظيف المنهج التحليلي لتحليل السلوك السياسي للجماعة الإسلامية وموقفها من السلطة السياسية في مصر، فضلاً عن توظيف المنهج النقدي .

ومن أجل التحقق من الفرضية البحث سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وكالآتي:

أولاً : نشأة ومبادئ الجماعة الإسلامية وموقفها من رؤساء مصر

لاشك بأن دراسة أية جماعة من جماعات الإسلام السياسي لابد من العودة فيها إلى جذورها التأريخية، والظروف السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تكوينها وظهورها وانتشارها، وكذلك طبيعة الأفكار

السياسية والمبادئ التي تؤمن بها والتي تكونت بواسطتها علاقتها بالسلطة السياسية وبالقيادات في الدولة المصرية، ومن أجل إيضاح كل ذلك سيتم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث نقاط وكالآتي :

1- نشأة الجماعة الإسلامية في مصر وبداية تأسيسها

تعود في نشأة الجماعة الإسلامية إلى مجموعات دينية ودعوية وثقافية أسسها مجموعة من طلبة الجامعات في مصر في بداية السبعينات، نشاطها كان في الصعيد التي كانت مركز الجماعة الإسلامية [1]، وكان من أبرز مؤسسيها كل من : (صلاح هاشم في جامعة أسيوط في الصعيد، أبو علا ماضي كرم زهدي، عبد المنعم أبو الفتوح، ناجح إبراهيم، عاصم عبد الماجد، أسامة حافظ) [2] .

وفي عام 1977 قرر رئيس مصر السابق (انور السادات) السماح للجماعة أن تعمل بحرية، مقابل دعمهم له في محابة اليساريين، وأصدرت الجماعة الفتاوي التي تمنع الخروج ضد الدولة، لا سيما وإن الجماعة رأت أن اليساريين هم الذين يشكلون خطراً على مصر؛ لأنهم أظهروا دعوة الإلحاد، وما فعله (السادات) في حينها لم يكن يعبر عن توجهة إسلامي، إنما كان يعبر عن نظرته السياسية ومصلحة الدولة المصرية [3] .

وفي عام 1978 عرض الاخوان المسلمين على الجماعة الإسلامية الأنضمام إليهم، وانظم لهم كل من: (أبو العلا ماضي و محي الدين عيسى) ورفض باقي الأعضاء الأنضمام، وفي عام 1980م عرض عليهم (محمد عبد السلام فرج) القيادي في تنظيم الجهاد المصري تبني فكر واستراتيجية تنظيم الجهاد التي يغلب عليها الطابع العنفي، ووافقت الجماعة الإسلامية على مبادى وأفكار تنظيم الجهاد، ونتج عن ذلك فيما بعد سلسلة طويلة من أعمال العنف [4] .

ويمكن القول هنا : أن تأسيس الجماعة الإسلامية أرتبط بسلوك تحقيق المنفعة، فهم في سبيل أن يكون لهم وجود سياسي يعبر عنهم، بدء نشاطهم سلمي يقتصر على الجانب الدعوي والثقافي الذي يسمح لها بالأنتشار، وعُدَ ذلك تمهيداً للحصول على كسب تأييد شعبي للجماعة الإسلامية يمكن بواسطته أن يكون لها وجود سياسي مؤثر، لاسيما عندما تم التحالف مع جماعة الأخوان المسلمين وتنظيم الجهاد، الذي أسهم في تكوين المرجعية الفكرية التي أنطلقت منها الجماعة الإسلامية في عملها وسلوكها السياسي، وهذا ما سيتم بحثه في النقطة التالية .

2- المبادئ والمنطلقات الفكرية التي تؤمن بها الجماعة الإسلامية

إن لكل تنظيم أو حزب أو جماعة من جماعات الإسلام السياسي لابد وأن ينطلق في سلوكه السياسي من مجموعة من المبادئ التي يؤمن بها ويسعى إلى تحقيقها، ويعد كتاب "ميثاق العمل الإسلامي" الذي ألفهُ كل من: (ناجح إبراهيم، عاصم عبد الماجد، وعصام الدين دربالة) بمثابة دستور للجماعة التي تخلص لله تعالى وتتبع عقيدة السلف، وإقامة خلافة على وفق نهج النبوة، وبكون الإسلام نظام شامل للحياة [5]، ويتفرع من هذه المبادئ الرئيسة عدة مبادئ وكالآتي :

أ- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واسخدام القوة في تغيير المنكرات المخالفة لتعاليم الإسلام في المجتمع مثل: منع الاختلاط بين الرجال والنساء، ومهاجمة تجار المخدرات والنصابين الذين اجبرتهم على أرجاع الأموال إلى أصحابها، ومنع الأفراح والمسرحيات وعروض الأفلام، الدعوة إلى الفصل

---

(1) محمود عبدة، أزمة التمكين :دراسة في التجربة الإسلامية في مصر(2013-2012)، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2016، ص24.

(2) رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر، في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، المجلد(2)،2013، ص1623.

(3) محمود الورواري، سلفيو مصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2019 ، ص343.

(4) عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر، 2010، ص 144 .

(5) عماد علي عبد السميع حسين،الإصولية الإسلامية والأصوليات الدينية الأخرى: دراسة دينية مقارنة بين الأصولية الإسلامية وغيرها من الأصوليات الدينية الغير إسلامية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2004، ص56.

بين الطلاب والطالبات، ومنع الحفلات المسيقية داخل الجامعات في المحافظات المصرية التي تتسم بالطابع القبلي، لذلك اتسم فكرها بالطابع السلفي التقليدي، وانحصار نشاطها في بدايته بالعمل الدعوي والخدمي [1].

ب- عد فكرة أن الخلافة هي النظام الذي يكون من الناحية الإسلامية مقبول شرعياً عند بعض المنتمين للجماعة الإسلامية، فيما يقبل بعضهم العمل بأطر تنظيمية آخرى لكن بشرط أن تلتزم بالحدود الشرعية في ممارسة العمل السياسي[2].

ت- محاولة التركيز على فكرة عودة العلم الشرعي في الأمة في كل الأمور، والتركيز على ظاهر نص الحديث، ومحاربة الصوفية والتوجهات القائمة على غير علم الفتاوي التي يظهرها الصغار والمبتدئين من علماء الدين [3].

ث- محاولة إحياء بعض السنن التي هضمها التاريخ في مصر في تلك الحقبة مثل: الدعوة إلى الله والدعوة إلى الصلاة وطاعة الله، ونشر هذه الدعوة بواسطة المساجد، والعمل من جهة ثانية على مقاومة الجهات السيادية في حقبة حكم كل من الرئيسن : (أنور السادات و حسني مبارك) [4].

يتضح مما سبق من النقاط أعلاه أن الجماعة الإسلامية بالرغم من التشدد في تحقيق مبادئها، الا إنها تترك مساحة من المرونة في سلوكها، وذلك في سبيل تحقيق أهدافها ومواقفها من السلطة السياسية التي تراوحت بين الجانب الدعوي السلمي وبين الجانب المتطرف والعنفي وهذا ما سيتم بحثة في النقطة الثالثة .

3- الموقف والسلوك السياسي للجماعة الإسلامية من حكم (أنور السادات وحسني مبارك)

لقد نشأت الجماعة الإسلامية بكونها واحدة من مكونات التيار السلفي العام في مصر على وفق منهج الأخوان المسلمين والمنطلقات السلفية، وبرزت أفكارها العنفية ضد السلطة السياسية أثر زيارة (أنور السادات) إلى "إسرائيل" وإعلانه توقيع (اتفاقية كامب ديفد) والتطبيع مع اليهود، ومن هنا بدأت سلسلة العمليات العنفية للجماعة الإسلامية، التي أصدرت رسالة (الفريضة الغائبة) لأحد أهم عناصرها (محمد عبد السلام)، الذي يعد منبع فتاوي الجهاد المعاصرة ضد الحكومات العربية التي حكم عليها بالردة وجواز قتل رجال أمنها وجنودها [5]، وعليه فقد قامت الجماعة الإسلامية بأشهر أعمالها العنفية وهي تنفيذ عملية أغتيال الرئيس المصري السابق (أنور السادات) [*]، وذلك بالتعاون مع تنظيم الجهاد في16 اكتوبر1981م أثناء العرض العسكري السنوي لذكرى انتصار اكتوبر1973م على يد الملازم الأول (خالد الاسلامبولي)[6] ، ومن ثم قامت الجماعة الإسلامية بعدها بسلسلة من العمليات العنفية منها: مهاجمة قوات الشرطة والجيش في حي عين شمس بالقاهرة عام 1988م، وفي حي امبابة بمحافظة الجيزة عام1990م وعام 1992م، ومحاولتهم تفجير سيارة ملغومة في موكب وزير الداخلية (زكي بدر) في القاهرة عام 1990م [7].

---

[1] المصدر نفسه، ص145.

[2] سلوى محمد العوا ، الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر1974-2004، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2006،ص24.

[3] محمود الورواري، سلفيو مصر، مصدر سبق ذكره، ص363.

[4] المصدر نفسه، ص363.

[5] بهلول نسيم، الموسوعة الكبرى للجماعات الإسلامية المسلحة، ط1، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص919.

[*] أغتيال (السادات) كان بحسب فكر الجماعة الإسلامية من الحكام الطواغيت (الظالمين) ؛ لأنه وكما يرى (كرم زهدي) أحد أعضاء الجماعة الإسلامية، بأنه سخر من الإسلاميين وشيوخ الجماعات الإسلامية، وسخر في أكثر من مرة من لبس الحجاب والنقاب للمرآة في مصر، ينظر: محمود الورواري، سلفيو مصر، مصدر سبق ذكره، ص381.

[6] رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر،مصدر سبق ذكره، ص 1623.

[7] عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص145.

وفي عام 1993م أغتالت الجماعة الإسلامية رئيس مجلس الشعب المصري (رفعت محجوب)، وذلك رداً على أغتيال الدكتور (علاء محي الدين) المتحدث بأسم الجماعة في عهد (حسني مبارك) [1] ، وفي عام 1992م شكل أعضاء الجماعة الإسلامية في داخل السجون المصرية "مجلس الشورى الجماعة الإسلامية" الذي ضم كل من : (أيمن الظواهري، ناجح أبراهيم ، عصام دربالة، طارق الزمر، وعبود الزمر) الذي تولى قيادة مجلس شورى الجماعة الإسلامية [2] .

وفي عام 1994م هاجمت الجماعة الإسلامية البنوك في القاهرة والجيزة؛ وذلك لترهيب الناس من التعامل مع هذه البنوك، وفي عام 1995م حاولت مجموعة من أعضاء الجماعة أغتيال (حسني مبارك) في عاصمة (أثيوبيا) (أديس بابا) ، وذلك في أثناء حضوره اجتماع القمة الأفريقية ، لكن العملية فشلت ؛ إذ كانت سيارة (مبارك) مصفحة ذات درع واقٍ، وفي عام 1997م كانت هجمتهم الأعنف ضد السياح في معبد "حتشبسوت" بالأقصر وقتل فيها 58 سائحاً أجنبياً [3] ، وفي السنة نفسها أطلقت الجماعة الإسلامية "مبادرة وقف العنف" التي عبرت عن مراجعات أعضائها لأفكارهم وتخليهم عن أعمال العنف، واصدارهم عشرات الكتب التي تؤكد على تغير خطابهم الديني والسياسي، واقتصار نشاطهم على الجانب الدعوي فقط [4] ، وعلى أثر هذه المراجعات تم اطلاق صراح عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية، وذلك بعد تبنيهم الخيار السلمي للعمل الإسلامي[5] ، وكانت هذه المراجعات بسبب التعذيب في السجون في عهد (حسني مبارك) ، وخلال الفترة الممتدة منة 2004-2011م أدركت الجماعة إن من أخطائهم السابقة كانت الصدام مع الحكومة [6] وفي هذا الشأن يقول أحد رموز الجماعة الإسلامية (كرم زهدي) :"أنه بعد المراجعات لم يكن هنالك أي قتل وعنف نهائياً كنا ندرس الدعوة في السجون" ويقول أيضاً : "نحن لا نعمل في هذه المراجعات إرضاء الحكومة فهذا كلام مرفوض تماماً؛ لأننا نعلن رأينا بصراحة شديدة" [7] .

وبالمقابل فإن نظام (حسني مبارك) سمح للجماعة الإسلامية بأنشاء موقع على الانترنت، ينشر فيه أعضاء الجماعة الإسلامية بياناتهم ورأيهم ومقالاتهم السياسية عن الأحداث وقضايا الساعة المحلية والدولية، التي هي ليست من باب التحليل إنما من باب تبني المواقف السياسية، ولاسيما بعد مرحلة المراجعات التي تغير فيها سلوكها ونشاطها العنفي، وتصدر البيانات التي تعبر عن موقفها حول القضايا العالمية والمحلية، وكثيراً ما يتم نشر مواقفها في صحف مصر الورقية والالكترونية، لأنها تخدم الحكومة ولو بطريقة غير مباشرة [8] .

يتضح مما سبق أن الجماعة الإسلامية وبواسطة الأعمال العنفية التي قامت بها أردت أن تثبت وجودها، وذلك ضمن خطط متتالية هدفت إلى تحقيق الانقلاب ضد الحكومة والوصول إلى السلطة السياسية، وهذا الهدف جعلها تدخل في معركة استنزفت طاقتها لاسيما مع حكومة (مبارك) التي نجحت في تحجيم دور الجماعة الإسلامية والسيطرة على سلوكها المتطرف، وذلك بالطرق العنفية كالسجن والتصفية والاغتيال حيناً وبالطرق السلمية أحياناً أخرى وذلك في السماح لهم بالتعبير عن آرائهم السياسية وأعطائهم فرصة التواجد السياسي لاسيما مع تولي الرئيس (محمد مرسي)، وهذا ما سيتم بحثة ثانياً .

ثانياً: الموقف والعمل الحزبي للجماعة الإسلامية بعد ثورة 25 يناير

---

[1] رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص1624.
[2] أحمد مولانا، الحركات الجهادية المصرية حدود الدور، بحث منشور لدى المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اسطنبول، تركيا، 26يونيو،2017،ص7.
[3] عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص147.
[4] محمود عبدة، أزمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر(2013-2012)، مصدر سبق ذكره، ص24.
[5] رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص 1626.
[6] محمود الورواري، سلفيو مصر، مصدر سبف ذكره، ص383.
[7] المصدر نفسه، ص ص370-372.
[8] عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص148.

يعد عام 2011م عاماً فاصلاً لدى المجتمعات والدول العربية لاسيما في مصر، التي ظهرت فيها قوى سياسية متعددة عبرت عن مشهد سياسي جديد تمثل بإحتجاج سلمي أطاح بالنظام السياسي الحاكم، وذلك تعبيراً عن المطالبة بتحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي طالبت بها تلك القوى لاسيما الجماعة الإسلامية، التي وجدت في ثورة 25 يناير فرصة لتحقيق مساعيها في الوصول إلى السلطة السياسية، وتأيسس حزب سياسي يعبر عنها ويعمل على تحقيق أهدافها وأجندتها السياسية ، ومن أجل إيضاح ذلك سيتم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث نقاط وكالآتي :

1- موقف الجماعة الإسلامية من ثورة 25 يناير 2011

إن موقف الجماعة الإسلامية من ثورة 25 يناير هو موقف متردد وتغلب عليه صفة التناقض والتحول، ففي بداية أحداث الثورة كانوا ضدها وضد ميدان التحرير، وضد الاعتصامات التي رأتها الجماعة الإسلامية عبارة عن فتنة، ومن أجل ذلك أصدروا الفتاوي التي تحرم الخروج على الحاكم [1] ، لاسيما بعد خطاب الرئيس (حسني مبارك) للشعب المصري في بداية الثورة، لتعلن الجماعة الإسلامية وعبر مقال لها كتبه (ناجح إبراهيم) بعنوان "أرحموا عزيز قوم ذل" ، وذلك في موقف يعبر عن ترددها وعدم تأييدها للثورة، وعليه فقد طالبت الحماعة الإسلامية الجماهير المصرية بأعطاء (مبارك) فرصة، والوقوف معه من أجل القيام بما وعد به من العمل على تحقيق الإصلاح ، وطالب (ناجح إبراهيم) الجماهير إلى التجاوب مع خطاب (مبارك)؛ تجنباً للفوضى وناصحاً إياهم بأن لا تغلب عليهم نظرية المؤامرة والشكوك في خطاب (مبارك) من أنه خدعة من أجل الالتفاف على مطالبهم [2] ، وفي هذا الشأن أسس عدد من الشيوخ السلفيين ومجموعة من أعضاء الجماعة الإسلامية ما يسمى "الهيئة الشرعية" لحماية الحقوق والحريات، وكان ذلك بعد قيام ثورة 25 يناير 2011م، أصدرت الهيئة توصياتها للمواطنين المصريين بعدم التخريب والاعتداء على الأرواح والممتلكات العامة [3] .

وبعدها أعلنت الجماعة الإسلامية تحولها في موقفها وتأييدها للثورة ، وذلك بعد تداعي وضعف نظام (حسني مبارك) وتنحيه عن الحكم، وإذا بأعضاء الجماعة الإسلامية يبشرون نجاح الثورة، والانحياز الكامل لها، ولاسيما بعد الإفراج عن أبرز أعضاء الجماعة الاسلامية في السجن وهم كل من : (طارق الزمر و عبود الزمر) [4]، وهنا كتب (ناجح إبراهيم) مقال يدل على تحول الجماعة الإسلامية بعنوان "فجر جديد يطل على مصر"، يناقض فيه ما كتبه في المقال الأول ويصف الثورة بأنها الخطوة الأولى والإيجابية في الطريق الصحيح، والتي تمهد لحل الأزمات التي عانت منها مصر في ظل حكم (مبارك) وسياسته التي دامت 30 عام غلبت فيها سيئاته على حسناته، لتبارك الجماعة الإسلامية للثوار والجماهير أنتصار الإرادة الشعبيه على الطغاة [5] .

ولتعلن الجماعة الإسلامية أن موقفها من ثورة 25يناير منذ اليوم الأول هو موقف يدعوا إلى المشاركة فيها، ولكنها أختلفت عن باقي التنظيمات والقوى الإسلامية فأعلنت بواسطة(ناحج إبراهيم) أحد أهم أعضائها في موقف يحتكم إلى العقل وذكر حقيقة أنه على الإسلاميين أن يعترفوا ويقروا بصورة صريحة أن من أول من بدء الثورة هي القوى الليبرالية التي عملت على تحريك الشعب المصري في

---

[1] المصدر نفسه، ص15.

[2] محمد عبد العزيز محمد بشارات،موقف التيار السلفي من ثورات الربيع العربي:مصر نموذجاً،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا،قسم التخطيط والتنمية السياسية،نابلس،فلسطين ،2017، ص121.

[3] المصدر نفسه،ص118.

[4] محمد الورواري،سلفيو مصر،مصدر سبق ذكره،ص15.

[5] محمد عبد العزيز محمد بشارات، موقف التيار السلفي من ثورات الربيع العربي: مصر نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 121.

القيام بالثورة، وقال (ناجح إبراهيم) في هذا الشأن :"على الإسلاميين إلا ينجوا أصحاب الثورة أو يخطفوها دونهم بعد أن أصبحوا عنصراً فاعلاً فيها بعد قيامها ونجاحها" [1] .

واستناداً إلى ما سبق ذكره ترى الباحثة أن تغير وتبدل الموقف والسلوك السياسي للجماعة الإسلامية من المشاركة والتواجد في ثورة 25 يناير، ينبع من سيطرة دافع تحقيق المصلحة والتواجد السياسي المؤثر مع التيار السائد الذي تكون له القوة، فأينما تكون المصلحة والمنفعة يتحول معها السلوك السياسي للجماعة الإسلامية، وهذا الأمر ليس بالجديد على الجماعة الإسلامية، إنما هو السائد الذي يطبع سلوكها السياسي على مختلف الحقب التاريخية لمراحل تواجدها في المجال السياسي .

وبناءً على ما سبق ذكره يفسر أحياناً تحول الجماعة الإسلامية من موقف المعارضة إلى التأييد، بإنه ناتج عن خوفهم لا سيما بعد أحداث الأعتداء على الكنائس المصرية ومنها كنيسة القديسين في 1 يناير 2011م ، التي تم فيها أدانة التيارات السلفية وأعتقال القيادات في الجماعة الإسلامية، ورجح بعضهم تحولهم بأنهم كانوا طول الفترة الماضية أداة بيد الأمن المصري تسخدم لمواجهة قوة الأخوان المسلمين[2]، وهنالك من فسر تحولهم بأنهم جماعة تبحث عن المصلحة(البرجماتية) ، ففي بداية الثوراة لم يشاركوا وكانوا ضدها، إلا إنهم شاركوا فيما بعد أن تنازل (مبارك) عن الحكم وأيدوا الثورة؛ وذلك من أجل تحقيق منافع ومصالح لهم، والمشاركة السياسية والحزبية لهم هي التي كشفت هذا الاتجاه البرجماتي الذي غلب على توجهاتهم السياسية [3] . ويمكن القول هنا : أنه في سبيل تحقيق الجماعة الإسلامية لهدفها في الوصول إلى السلطة السياسية أيدت الثورة، إذ رأت فيها فرصة كبيرة توصلها إلى الحصول على مكاسب سياسية وشعبية تؤمن لها الأنتشار، وذلك بعد أن كانت منبوذة سياسياً واجتماعياً ومحرومة من العمل الحزبي وهذا ما سيتم بحثه في النقطة الثانية .

2- تأسيس الجماعة الإسلامية لحزب البناء والتنمية

أختارت جماعات الإسلام السياسي في مصر تطبيق النموذج الأردني في إدارة علاقتها بالحزب، والذي يلخص أن يكون الحزب هو الذراع السياسي للجماعة ولا يشترط فيه انفصال القيادات، ومن ثم فأن قرارات الحزب ترجع إلى الجماعة، فهي التي تطرح المبادرات وتسوقها وترد على الانتقادات المثارة على عملها السياسي[4] ، وعَبر عن هذا الأمر(عصام دربالة) رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية والقيادي في الجماعة الإسلامية بأن حزب البناء والتنمية هو حزب مرتبط بالجماعة الإسلامية ويعبر عن رؤيتها ومرجعيتها، لا سيما أنه بعد ثورة 25 يناير أطلق صراح أعضاء الجماعة الإسلامية الذين كانوا في السجون المصرية [5]، وبعدها قررت الجماعة الإسلامية إن يكون لها حزب سياسي ، وتم تأسيس حزب البناء والتنمية ليكون الذراع السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، وشارك في تأسيس الحزب أربعة وكلاء هم : (طارق الزمر، صفوت عبد الغني، أشرف توفيق، الشاذلي الصغير) [6] ، وكان الدور الكبير في تأسيس حزب البناء والتنمية يعود إلى (طارق الزمر) الرجل الغاضب والمناهض للعهد والنظام الناصري والقائد للجهاد الإسلامي، تم سجنه بعد جريمة قتل (أنور السادات) ثم تم الإفراج عنه بعد ثورة 25 يناير 2011م، وقرر مع باقي أعضاء الجماعة الإسلامية في 20 يونيو2011م تأسيس حزب ذا طابع

---

[1] طلعت رضوان، زواج الدين(الثابت) بالسياسية (المتغيرة)، ط1،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر،2015، ص19.
[2] محمد الورواري، سلفيو مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص16-15.
[3] محمد جلال القصاص، أثر المشاركة السياسية على الفكر السلفي في مصر: قراءة في المحددات والممارسة والاتجاهات، ط1، مفكرون للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2017، ص ص180-182.
[4] أحمد زغلول، الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة، بحث منشور لدى مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، المغرب، يناير2014، ص3.
[5] رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص1627.
[6] المصدر السابق، ص1626.

سلفي خاص يمارس العمل السياسي والتثقيفي، ومن أجل الحصول على الدعم التأييد قام بجولته الخاصة في كل من: (تونس و لبنان) وغيرها من البلدان العربية [1] .

خاض الحزب الانتخابات البرلمانية بعد ثورة 25 يناير 2011م، وكان له حضور قوي في مناطق ومدن الصعيد في مصر التي تعد من أكثر المناطق تأييد للجماعة الإسلامية، إذ حرصت الجماعة الإسلامية على تطوير قاعدة اجتماعية حقيقية، وذلك عبر إقامة أنشطة اجتماعية ودينية تربطها بالناس العاديين في مدن ومناطق الصعيد، لاسيما وإن الجماعة الإسلامية تمتعت تأريخياً بتأييد قوي في الصعيد، وهي المنطقة التي خاض فيها معظم مرشحي حزب البناء والتنمية المعركة الانتخابية [2] .

وحصل حزب البناء والتنمية بعد الانتخابات التي جرت في شهر يناير 2012م على13 مقعد في البرلمان المصري[3]، وبعد الاتخابات عرف حزب البناء والتنمية عن نفسه بأنه "حزب سياسي مصري يطمح إلى أن تصبح مصر مجتمعاً تسودة مبادئ الحق والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو طبقاتهم الاجتماعية أو توجهاتهم وآرائهم وأفكارهم ومواقفهم السياسية" [4] .

وإستناداً إلى ما سبق ذكره تشير الباحثة إلى أن الجماعة الإسلامية أسست حزب البناء والتنمية، وذلك ليكون واجهتها السياسية نحو الدخول إلى مجلس الشعب المصري، وقد سار الحزب على نفس منهاج الجماعة الإسلامية ولم يختلف عنها في سلوكه السياسي، فبدأ نشاطه دعوي تثقيفي إلا أنه في حقيقته كان يُعَبر عن مصالح سياسية تحت غطاء العمل على نشر المبادئ الدعوية والثقيفية في المجتمع المصري، وهذا ما سيتم بحثه في النقطة الثالثة .

3- مبادئ حزب البناء والتنمية

أنطلقت الجماعة السياسية وبواسطة حزب البناء والتنمية من مجموعة من المبادئ والتي حاول الحزب تحقيقها في المجتمع المصري وهي [5] :

أ- يرى حزب البناء والتنمية أن سبيل النهضة يكمن في تبني القيم الدينية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى للحياة الكريمة للإنسان المصري، ووجوب المشاركة في بناء هذه النهضة من قبل كل المصريين مسلمين ومسيحيين .

ب- الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لمصر، ومواجهة كل محاولات الانتقاص منها ، ورفض محاولات التغريب والعلمنة، والتصدي للإنحلال والفساد الأخلاقي .

ت- الحفاظ على مكتسبات ثورة 25يناير2011م، والعمل على تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني الذي يؤسس لنظام سياسي غير استبدادي .

ث- نشر القيم والمفاهيم ونظريات الإسلام السياسية، ومواجهة حملات التشويه التي تتعرض لها .

ج- يدعم الحزب حق الشعوب المحتلة أرضها في التحرر من الاحتلال واستعادة أراضها ومنها دولة (فلسطين)، إذ طالب رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية (طارق الزمر) حكومة مصر بتحشيد الموقف العربي لإرسال رسالة قوية لـ"إسرائيل" بأن العرب لن يقبلوا بالهيمنة "الإسرائيلية"،

---

[1] لوز غزميز، "مابعد الإسلاموية" : دروس في الثورات العربية، في مجموعة مؤلفين، ما بعد الإسلام الساسي : مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، تحرير محمد أبو رمان، (د.ط)، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن، 2018، ص ص 68-69 .

[2] ستيفان لاكروا، شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة، بحث منشور لدى مركز بروكنجز، الدوحة ، قطر، يونيو 2012، ص2 .

[3] شيرين محمد فهمي، إخوان مصر: بين الصعود والهبوط 2012-2017، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2019،ص111.

[4] محمد عبد العزيز محمد بشارات، موقف التيار السلفي من ثورات الربيع العربي: مصر نموذجاً، مصدر سبق ذكره،ص 148.

[5] رفعت سيد أحمد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص 1626-1627.

لاسيما بعد العدوان على مصنع اليرموك في الخرطوم في 2012/10/26م، كما دعا الزمر المجتمع الدولي إلى التحقيق في الجرائم التي ترتكبها "إسرائيل" ضد الدول العربية والإسلامية [1] .

وبالإضافة إلى ما ذكر من النقاط أعلاه فأن حزب البناء والتنمية له مبادئ أخرى أيضاً وذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والدولي يمكن ذكرها في نقاط وهي [2] :

أ- مبدأ الحرية الاقتصادية، الذي يراه حزب البناء والتنمية مناسباً للاقتصاد المصري، وذلك في ظل الدور القوي للدولة التي ترسم وتضع الخطط الاستراتيجية، ودورها الرقابي في منع الاحتكار.

ب- الدعوة إلى تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي ، وأستخدام الآليات الإسلامية التي تقوم على المشاركة والمرابحة والمزارعة، مما يؤدي إلى جذب مدخرات وتمويل الاستثمارات، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع .

ت- معالجة مشكلة البطالة، وذلك عن طريق زيادة معدلات الأستثمار في داخل مصر وخارجها، إذ تتطلب مشاريع الاستثمار في تنفيذها أيدي عاملة كبيرة .

ث- حماية الفئات الفقيرة ومكافحة الفقر عن طريق البرامج التنموية التي تهدف إلى زيادة دخل الفقراء وتوفير الخدمات لهم، وذلك في إطار مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء عن طريق تفعيل الزكاة .

ج- يدعم الحزب التواصل بين الشعب المصري والشعوب الآخرى، وأقامة العلاقات مع الدول الآخرى من أجل تحقيق مصالح مشتركة، وهذا ما أكده كل من : (طارق الزمر وخالد الشريف) المستشار الإعلامي للحزب، بأهمية أقامة علاقات مع كل من: (تركيا وإيران)؛ وذلك مع أجل ردع الجانب الامريكي المهيمن على المنطقة العربية، والـتأكيد عن أنه توجد بدائل تستطيع من خلالها مصر توثيق علاقتها مع الدول الكبرى .

وترى الباحثة أن مبادئ حزب البناء والتنمية التي وضعها في قائمة أولوياته، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على تحقيق القيم الدينية والاخلاقية، بأنها تتضمن المبادئ نفسها التي ركزت عليها الجماعة الإسلامية في بداية تكوينها، ومن ثم شملت مبادئ حزب البناء والتنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ولابد من الإشارة في هذا الشأن إلى فارق مهم بأن حزب البناء والتنمية حاول مد نشاطه دولياً؛ وذلك لأجل كسب حلفاء له من كل من الجانبين : (التركي و الإيراني)، يمكن بواسطتهما تقديم الدعم له، لضمان بقائه في السلطة السياسية لاسيما مع تولي كل من الرئيسن: (محمد مرسي و عبد الفتاح السيسي) وهذا ما سيتم بحثه ثالثاً .

ثالثاً : السلوك السياسي للجماعة الإسلامية من السلطة السياسية في مصر بعد عام 2011

لقد شهدت الجماعة الإسلامية في مصر بروز النشاط السياسي الحزبي الواضح والمعلن بعد عام 2011م، الذي شهد تحولات سياسية ذات طابع ثوري تفكيكي لعدد من الدول العربية ومنها مصر، التي شهدت كثرة وجود الأحزاب وجماعات الإسلام السياسي التي أختلفت في طريقة تعاملها وسلوكها مع السلطة السياسية، ومع الشعب الذي أنقسم بين من أيد وشجع حكم الإسلاميين وبين من أيد حكم العسكر، لتكون مرحلة سياسية من أصعب وأخطر المراحل في الحياة السياسية المصرية المعاصرة، والتي شهدت تحولاً وتغيراً مستمراً في التواجد والسلوك السياسي للجماعة الإسلامية الذي تراوح بين العمل والمنع، وهذا ما سيتم بحثه في ثلاث نقاط .

1- الموقف والسلوك السياسي للجماعة الإسلامية من حكم (مرسي) و(السيسيي)

---

[1] مجلة فلسطين اليوم، حزب البناء والتنمية المصري يطالب بالتحقيق في الجرائم الإسرائيلية ضد الدول العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد2662، بيروت، لبنان،2012/10/29، ص42.

[2] محمود عبدة، أزمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر(2012-2013)، مصدر سبق ذكره، ص ص105-117.

لقد عمل الرئيس المصري (محمد مرسي) في بداية حكمه تقريب الإسلاميين منه؛ وذلك في محاولة احترام الشرعية والحفاظ على العملية الديمقراطية التي بدأت مصر تعرفها لاسيما مع وصول وتسلم الإسلاميين الحكم، إلا إنه بالمقابل من ذلك أدى هذا الأمر إلى حالة فتنة من الحرب الأهلية أشبه بالتي حدثت في (الجزائر) بين من يعارض حكم الإسلاميين، وبين من يؤيدهم من أعضاء الجماعات الإسلامية، فضلاً عن عدهم خطراً كبيراً يهدد وجود وأمن "إسرائيل"، وعليه فإنه بقدر تعلق الموضوع بسلوك الجماعة الإسلامية السياسي المتمثل بحزب البناء التنمية، فقد كانت أول حزب من ضمن التحالف الوطني الداعم لشرعية حكم (مرسي)[1]، وبالمقابل من ذلك فقد قرب الرئيس (مرسي) أعضاء الجماعة الإسلامية من مجلس شورى الدولة وكذلك في الهئات الأستشارية، وتسلم البعض منهم مراكز المحافظات كما في تعيين (عادل محمد الخياط) عندما جعله محافظ لـ(الأقصر)[2]، مما سبب غضب جماهيري وكتبت الجماهير لافتات "جماهير الأقصر ترفض المحافظ الأرهابي"، لا سيما وأن (الخياط) هو عضو بالجماعة الإسلامية التي كانت متصالحة مع نظام (مرسي)، وكان كل همها تعيين أكبر عدد من أعضائها في مراكز ومناصب الدولة المصرية ، وكان هذا الأمر من المقدمات التي مهدت لسقوط نظام (مرسي) الذي كان في كل مرة يتصدى للجماهير بدلاً من التواصل معهم [3] .

ودافع حزب البناء والتنمية في البداية عن شرعية حكم (مرسي) وفق ما سمي بـ"تحالف دعم الشرعية"، الذي ضم بعض قيادات من حزب الأصالة وجماعة الأخوان المسلمين منهم: (محمد علي بشر و عمرو دراج) وبعضاً من رموز الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية، إذ طالبوا بشرعية حكم (مرسي) لما قبل يوليو2013م، ورفض الإعتراف بالاستفتاء على الدستور في يناير2014م[4]، وفي هذا الشأن صرح عضو الجماعة الإسلامية (عصام عبد الماجد) بقوله : "أن من يريد النزول في مظاهرات 30 يونيو يريد سفك الدماء، ويريد التخلص من الرئيس بالعنف والعاقبة تكون بحار من الدم" [5] ، وعليه فقد ورفع حزب البناء والتنمية شعار "لا للعنف لا للفقر لا للضعف" ورأى أن الدولة المصرية بدأت تضعف أمام المسليحين الخارجين عن القانون ، وبناءً على ذلك فقد أسس حزب البناء والتنمية جمعية "لا للعنف" التي كانت تابعة للرئيس (مرسي) ، وأطلق عليها وصف "الجمعية الشرعية الإسلامية" وذلك بناءً على الجو الإسلامي العام الغالب في حكم (مرسي) [6] ، ومع سيطرة (مرسي) وقمعه لثوار وجماهير ثورة 30 يونيو ظهرت الخلافات بين الجماعة الإسلامية نفسها، وذلك فيما بين المؤسسين والأعضاء أمثال كل من : (كرم زهدي، ناجح إبراهيم عبود الزمر، طارق الزمر،عصام عبد الماجد) ، لاسيما وأن الأخيرين قد تورطا مع الأخوان المسلمين في كثير من المواقف في رابعة والنهضة، وهنا تحول موقف الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية من الدعم لـ(مرسي)، إلى مسار اتخاذ المعارضة ضد (مرسي) وعدها مسألة سرية، ففي كل خطوة كان يخطوها حزب البناء والتنمية كان يهدف من خلالها تحقيق المكاسب والمصالح التي تتمثل بالحصول على مناصب في السلطة، وعليه فإن تحول موقف الجماعة الإسلامية وحزبها إلى أسلوب المشاركة في داعم للمظاهرات ضد (مرسي) في ميدان رابعة، فضلاً عن إدانة

---

(1) رشيدة بو جحفة، حركة الأخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة: مصر والجزائر دراسة حالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص ص 379-380.

(2) محمد سلماوي، مسدس الطلقة الواحدة: مصر تحت حكم الأخوان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2015، ص 118.

(3) السيد ياسين، فيتو على عصر الأخوان: نقد العقل المغلق، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر ،2015 ، ص309.

(4) أمين شعبان أمين،الإستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مصر،ط1،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،القاهرة،مصر، 2015،ص181.

(5) أحمد زغلول، الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة،مصدر سبق ذكره، ص11.

(6) محمود الورواري، سلفيو مصر، مصدر سبق ذكره،ص391.

عمليات القتل ونبذ العنف، ووقعت الجماعة الإسلامية وحزبها مع الأخوان المسلمين في خلاف على خطابات المنصات في المظاهرات [1].

وبعد اسقاط الشعب المصري لحكم (مرسي) تحول موقف الجماعة الإسلامية إلى ما سمي بـ"تحالف دعم الشرعية"، وذلك بالمشاركة مع كل من: (حزب الفضيلة، حزب الإصلاح، حزب الحرية والعدالة، وحزب الأصالة، حزب الوطن، الحزب الإسلامي وغيرها من الأحزاب)، إلا إن ذلك لم يشفع لحزب البناء والتنمية البقاء، إذ إنه مع تولي الرئيس (السيسي) الحكم الذي بادر فيه بأستعمال صلاحياته الدستورية، والتي على أثرها إصدار قرار حل الأحزاب المخالفة للدستور ولقانون الأحزاب في المادة (75) التي تنص على(يحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري) ليتم في عام 2014م وبتاريخ 29 ديسمبر إصدار قرار نص على حظر أنشطة جماعة "تحالف دعم الشرعية" [2] ، وفي هذا الشأن لابد من الإشارة إلى أن الجماعة الإسلامية قامت بمحاصرة القنوات الفضائية، وعدم السماح بالعمل في مدينة الانتاج، والعمل على نشر الفوضى تمهيداً لمحاصرة الجيش، وعليه فأنه سبيل الحفاظ على الأمن وتقديم الحلول السلمية التي تحافظ على الدولة ومؤسساتها[3]، فقد أعتمد (السيسي) على نهج حظر كل جماعة أو تنظيم يحصل على دعم من الخارج ويشكل على تهديد الأمن المصري، ومثل ذلك حظر نشاط حركة (حماس) في مصر الذي أدانته الجماعة الإسلامية [4]، ولم تكتفي الجماعة الإسلامية بموقف الإدانه إنما ذهبت وعبر ذراعها السياسي حزب البناء والتنمية مع دعم المقاومة الفلسطينية ضد الجيش "الإسرائلي"، والوقوف في الاحتجاجات والمظاهرات ومسيرات الاحتفالات والهتاف ضد (السيسي)، وطلب الدعم من المنظمات والدول؛ لمساندة المطالب المشروعة للمقاومة الفلسطينية وإعادة أعمار غزة [5].

واستناداً إلى ما سبق ذكره ترى الباحثة أن معارضة الجماعة الإسلامية لسياسات (مرسي) الذي قرب الإسلاميين منه لاسيما بعض أعضاء الجماعة الإسلامية لا تقارن مع أهمية وموقع الأخوان المسلمين الذين فضل قربهم أكثر من السلطة السياسية، وبالمقارنة مع الرئيس (السيسي) الذي أرتبط حكمه لمصر بمسألة منعه لأنشطة الجماعات الإسلامية، الذي هدف منه إلى تحقيق قدرته في الأمساك بزمام الأمور ومنع التهديدات التي يتعرض لها الجيش المصري في سيناء، ومن جهة آخرى عُد قراره بحظر الجماعات الإسلامية بأنه قراراً يتماهى مع الإرادة الأمريكية التي ترتبط مع المصالح الصهيونية في نظرتها إلى الجماعات الإسلامية بكونها جماعات تصدر العنف والإرهاب وتهدد الأمن، وعليه فأن مصير الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية كان الحل والمنع من العمل السياسي، وهذا ما سيتم بحثه في النقطة ثانياً.

2- حل حزب البناء والتنمية

منذ بداية إنشاء حزب البناء والتنمية عام2011م قدمت لجنة شؤون الأحزاب السياسية في مصر قرارها برفض حزب البناء والتنمية، وعدت الجماعة الإسلامية هذا القرار بمثابة حرباً على الإسلام[6] ،

---

[1] المصدر نفسه، ص394.

[2] علي السلمي، إشكاليات الدستور والبرلمان ، ط1، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2016، ص ص162-163.

[3] مصطفى بكري، السيسي الطرق إلى استعادة الدولة المصرية،ط1، الدار المصرية اللبنانية،2014، ص ص75-87.

[4] ربيع محمد الدنان وباسم جلال القاسم، مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان،2017، ص351.

[5] مجموعة مؤلفين، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان ،2015، ص319.

[6] نشأت الديهي، أهل الشر : فتنة الدم من الخوارج إلى الأخوان، ط1، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2020، ص430.

وقدمت اللجنة التي ترأسها(محمد ممتاز متولي) قرارها بالاعتراض على حزب الجماعة الإسلامية لعدد من الأسباب منها[1] :

أ- إن حزب البناء والتنمية قائم في مجملهُ على أساس "ديني بحت"، وأن وكلاء الحزب من المؤسسين صادر بحقهم أحكام بالسجن والمنع من ممارسة النشاط والحق السياسي .

ب- يجمع الحزب تمويلهُ بواسطة الجماعة الإسلامية التي يتم تقديم الاشتراكات لها من قبل الأعضاء المنتمين لها في فروع محافظات مصر، ولا تخضع هذه الاشتراكات والتبرعات من الناحية القانونية للجهازي المركزي للمحاسبات والرقابة من قبل مؤسسات الدولة، مما يجعلها تبدو في نظامها كأنها دولة فوق دولة .

ت- ممارسة أنشطة معادية للديمقرطية ولاسيما الانشطة السرية ذات الطابع العسكري التي تهدد الوحدة الوطنية والنظام السياسي، ويدل على ذلك تصريح (عصام عبد الماجد) في30 يونيو2013م بقوله : " أني أرى رؤساً قد أينعت وحان وقت قطفها" وقوله: "قتالنا في الجنة وقتالهم في النار" وهنا قصد قتال الأقباط في مصر، وهذه التصريحات تشعل الفتنة الطائفية وتكفر الآخر المختلف دينياً وتخالف الدستور والقانون المصري .

ث- مهاجمة المحكمة الدستورية العليا وتهديد القضاة، ودعم الحزب لشرعية حكم (مرسي) وتهديده لكل من يخرج على حكمه في مظاهرات 30 يونيو 2013م ويدعم تولي وحكم (السيسي) .

وبناءً على ما سبق ذكره قدمت لجنة شؤون الأحزاب السياسية في مصر عام 2014م بلاغ بحل حزب البناء والتنمية، استناداً لمخالفته المبادئ الأساسية للحزب الذي تم تأسيسه في ضوئها، إلى النائب العام المستشار (هشام بركات) لإجراء التحقيق في شأن هذا البلاغ، وإعداد التقرير اللازم وعرضهُ على لجنة شؤون الأحزاب لاتخاذ ما تراه مناسبا في ضوء ذلك التحقيق، وهذا الاتهام رفضه (أسامة حافظ) نائب رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية الذي قال :" أن الجماعة أعتادت العمل في ظروف غير طبيعية ، وأن وجود حزب سياسي رسمي هو خطوة جيدة تدفع الجماعة نحو تقنين أعمالها والبعد عن مجال المعارضة غير المقنعة"، أما (عصام دربالة) مسؤول مجلس شورى الجماعة الإسلامية فقد تحول في موقفه كلياً بعد ما أكد سابقاً أن حزب البناء والتنمية يرتبط بالجماعة الإسلامية، ليصرح أن الحزب منفصل عن الجماعة الإسلامية سياسياً وتنظيمياً، لاسيما وأن الحزب يضم اعضاء من المسيحيين على عكس الجماعة التي من غير الممكن أن ينظموا إليها، كما أن الجماعة تنشط في المجال الدعوي في حين أن الحزب ينشط في المجال السياسي، وحل الحزب لايصب في صالح الأمن القومي المصري ويقود في النهاية إلى رجوع الجماعة الإسلامية للعنف والتطرف [2] .

وإنه بالرغم من تأييد حزب البناء والتنمية للانقلاب الذي قاده(عبد افتاح السيسي) ودعمه للانتخابات البرلمانية عام2015م، وذلك فيما سمي بـ"التحالف السلفي" الذي ضم كل من: (حزب النور وحزب الأصالة) فإنه هذا الأمر لم يشفع لبقائه في السلطة، لاسيما مع عودة رجال الشرطة والضباط إلى واجهة الحكم كأحد الأذرع القوية للدولة العيمقة، والتي من شأنها أن تحسن صورة الجيش لدى الشارع المصري في مقابل تراجع التأييد الشعبي لحكم الإسلاميين[3]، وتزامن ذلك مع تقديم عدد من البلاغات والدعاوي ضد تأسيس حزب البناء والتنمية، إذ تقدمت هيئة مفوضي مجلس الدولة في مصر بتقرير إلى المحكمة عام 2017م تدعوا فيه إلى حل حزب البناء والتنمية ؛ كونه حزب قائم على المبادئ الفكرية المتشددة للجماعة الإسلامية، لاسيما في ما يتعلق يتكون تشكيلات عسكرية ومجاميع خارجة عن القانون تحميل رايات الحزب في مدينة أسيوط عام 2013م، كما أتهم حزب البناء والتنمية بالقيام وممارسة أنشطة

---

(1) وليد يوسف البرش، آلهة العنف: من منصة السادات إلى منصة رابعة، ط1، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص ص353-343.

(2) يونس حسن وآخرون، مخاوف داخل الجماعة الإسلامية من حل "حزب البناء والتنمية"، جريدة الرآي، العدد(12847) ، الكويت، الأربعاء 3ديسمبر 2014، ص19.

(3) باسم القاسم وربيع الدنان، الأحزاب والقوى السياسية، ط1،ضمن سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة(2)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان،2016، ص55.

تتعارض وتتنافى مع الأمن القومي المصري ؛ وذلك بعد تأكيد صلة العلاقة بين حزب البناء والتنمية والتنظيمات الإرهابية مثل (تنظيم القاعدة الإرهابي) [1] .

وفي4 اغسطس من عام 2019م أصدرت دائرة الأحزاب السياسية في المحكمة الإدارية في مصر قرار بحل حزب البناء والتنمية وتجميد أمواله؛ وذلك بسبب مخالفته لبنود المادة (4) من قانون الأحزاب السياسية المصرية الذي ينص على "عدم تعارض أهداف الحزب أو برنامجه أو سياسته مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري ، أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وعدم كون الحزب فرعاً لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي" ، وأشارت اللجنة إن أختيار حزب البناء لـ(طارق الزمر) يعد مخلفاً لاسيما بعد ادراج أسمه 3 مرات في قوائم الأفراد والكيانات الإرهابية وكان آخرها في يناير 2019م ، وقلبها أدرج أسمه في قائمة (164) متهماً التي من ضمنها أسم (عاصم عبد الماجد) الهارب إلى قطر، كذلك فأن أسم (طارق الزمر) مدرج في قائمة (59) إرهابي التي أعلنت عنها دول كل من : (السعودية ، مصر، الأمارات، والبحرين) والتي على أثرها تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر؛ بسبب تمويلها الأرهاب والجماعات الإرهابية، لا سيما أنه بعد ما صدر قرار حل حزب البناء والتنمية هرب (طارق الزمر) إلى تركيا بعد أن كان في دولة قطر [2] .

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول : إن حزب البناء والتنمية على الرغم مما أدعت الجماعة السياسية أنه مستقل عنها، إلا أنه كان بمثابة الجزء الذي تصل بواسطته إلى السلطة الذي يؤمن لها البقاء والانتشار سياسياً، لاسيما بعد أن مارست الجماعة الإسلامية العمل السياسي الذي كانت محظورة منه، وعليه فما ينطبق على الجماعة الإسلامية ينطبق على حزبها بكونه واجهة لجماعة منحلة تمارس أنشطة سياسية وأعمال تخريب محظورة أدت إلى تهديد الوحدة الوطنية في مصر، وذلك بتحويلها الاختلاف الديني إلى خلاف سياسي، وصولاً إلى مرحلة السكون والهدوء في الأونة الأخيرة التي صدر فيها قرار إزالتها من لائحة المنظمات الإرهابية وهذا ما سيتم بحثة في النقطة الثالثة .

3- إزالة الجماعة الإسلامية من لائحة المنظمات الإرهابية

قامت الولايات المتحدة بشطب خمس منظمات إرهابية من ضمنها الجماعة الإسلامية في مصر وذلك بحسب ما أعلنته إدراة الرئيس الأمريكي(جو بايدن)، وكذلك ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي(توني بلينكين) في20/مايو/2022م [3]، وجاء القرار بناءً على نجاح مصر في استراتيجية مكافحة الإرهاب وتجريب سياسة الاحتواء في أزلة الحواجز بين الدولة والشباب، لاسيما شباب الجماعة الإسلامية الذين التزموا بـ"مبادرة وقف العنف"، وبذلك فأن هنالك من رأهُ بأنه قرار توافقت الإرادة المصرية مع إجراء الخارجية الأمريكية في حرمان استغلال الجماعة الإسلامية للشباب، وعدم وجود قدرات للجماعة الإسلامية في القيام بأعمال إرهابية، لاسيما بعد تفكيك الروابط بين المنظمات الجهادية وجماعات الإسلام السياسي وأهمها "الأخوان المسلمين" التي تحالفت مع الجماعة الإسلامية في القيام بالأعمال الإرهابية ضد الجيش والشرطة، والتحريض ضد الدولة وتفكير الحكام والخروج عليهم، إذ لا يقتصر خطابها العدائي على الجانب العربي إنما يشكل تهديد للغرب [4] .

---

[1] سمير العركي، حل حزب البناء والتنمية وبدائل الاستمرار،بحث منشور لدى المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أسطنبول، تركيا،9ديسمبر 2017، ص1.

[2] وليد عبد الرحمن، مصر: الحكم في حل حزب "الجماعة الإسلامية" اليوم قيادات في "البناء والتنمية" مدرجة على قوائم الإرهاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد14935، الرياض، المملكة العربية السعودية، السبت 19 أكتوبر 2019، ص 11 .

[3] إسلام أبو المجد،أمريكا تشطب الجماعة الإسلامية و 4 تنظيمات من قائمة الإرهاب، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت) https://www.dostor.org/4088910.2023/5/ 11 تاريخ الدخول

[4] هشام النجار، القاهرة تنظر بشكل مختلف إلى شطب الجماعة الإسلامية من قوائم الإرهاب، صحيفة العرب ، العدد (12424)، لندن، الأثنين 2022/5/23،ص7.

وهنالك أيضاً من يرى بأن القرار الأميركي الخاص برفع الجماعة الإسلامية وبعض التنظيمات من قائمة الإرهاب، بأنه قرار لن يضر بأية حال طبيعة العلاقات بين أميركا ومصر؛ لأن مصر دولة متفهمة للقرار وتعلم أنه يخص الولايات المتحدة الأميركية، وبحسب رؤية مؤسس الجماعة الإسلامية(ناجح إبراهيم) فأنه كثيراً ما تتخذ الإدارة الأميركية قرارات تخص مصر، وبالمقابل فإن لمصر قرارها ورأيها الخاص بها أيضاً، فعندما قامت الولايات المتحدة عام 2001م بالقبض على أعداد كبيرة من الإرهابيين، بالمقابل من ذلك كانت مصر تفرج عن بعضهم [1].

وترى الباحثة أنه لابد من الإشارة هنا إلى أن السماح للجماعة الإسلامية بحرية العمل لا يعد ضامن حقيقي في عدم أنخراطها في اللجوء إلى أعمال العنف، والعودة من جديد إلى ممارسة أفكارها المتطرفة التي بسببها تم تفكير أجهزة الدولة وكبار قادتها إلى جانب قتل القيادات السياسية في مصر، لاسيما فيما لو أعادت نشاطها بالاشتراك مع التنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيم (داعش الإرهابي) وغيره من التنظيمات التي تتخذ من المناطق الصحراوية في سيناء، فضلاً عن قيامها بتحريض الشباب ضد نظام الحكم، والدعوة إلى تظليلهم بانخراطهم في النزاعات المسلحة في الدول العربية مثل: (سوريا ، ليبيا والسودان) التي تتنازع فيها مختلف التيارات ومجاميع الإسلام السياسي التي تعمل على تفكيك كيان الدولة نحو المزيد من التقسيم .

- **الخاتمة والاستنتاجات :**
- **الخاتمة**

إن الجماعة الإسلامية وعبر تاريخها الطويل في تواجدها ومشروعها السياسي الحزبي، لم تستطع تقديم مشروع سياسي واسلامي يحتذى به، وتكون مثال ناجح لحركة ذات طابع سلفي تحولت من العنف إلى السلم من الممكن تطويرها مستقبلاً، فكانت طول تأريخها عامل مساعد وأداة بيد أنظمة الحكم المصرية على مدى التاريخ لضرب الخصوم من اليساريين ومن بعد ذلك الأخوان المسلمين، ولم تستطع تقديم برنامج سياسي ناجح؛ وذلك لقلة خبرتهم في ميدان العمل السياسي، وعدم وجود رؤية واضحة لهم في ميدان العمل التنظيمي، وكان التناقض والتردد يغلب على أعضاء الجماعة الإسلامية لاسيما لدى القيادات، إذ إنه بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011م ظهرت الجماعة الإسلامية معارضة ومعتزلة أحياناً وصامتة ومشاركة أحياناً آخرى بحسب ما تقتضيها مصالحتها، وبدا ذلك وضحاً عندما ظهرت إلى جانب جماعات سلفية آخرى تتنافس فيما بينها وتتصارع في أجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية، وكان حزب البناء والتنمية يؤيد نظام حكم (محمد مرسي) لتحقيق مصالحهُ في الحصول على تأييد وكسب النظام لصالحه، وعليه فأنه من أجل الحصول على مناصب ساسية تعاون حزب البناء والتنمية مع جهات أرهابية، الأمر الذي تسبب في أنهاء وجودة في المشهد السياسي المصري، وبالرغم من قيام الجماعة الإسلامية بتقديم دعمها وتشجيها للرئيس(عبد الفتاح السيسي)، الا إن هذا الأمر لم يشفع لها فقد تجمد نشاطها وحل حزب البناء والتنمية التابع لها ومنع من العمل نهائياً، مما يعطي أنطباعاً على أن السلوك السياسي للجماعة السياسية لا يعرف الثبات والاستقرار فهي تتحرك باستراتيجية تحقيق المنافع التي تعمل على تأمين البقاء لها ، ففي كل مرة تفكر فيها الجماعة السياسية العودة من جديد إلى ممارسة النشاط السياسي لاسيما بعد تولي الرئيس المصري(عبد الفتاح السيسي) تقرر فيها الذهاب بعيداً عن العنف والتطرف، الأمر الذي أسهم مؤخراً في أزالتها من لائحة قوائم التنظيمات الإرهابية بموجب ما أعلنته الولايات المتحدة عام 2022م ، وهذا الأمر يعد من جانب نجاح للدولة المصرية في احكام قبضتها على التنظيمات الإرهابية والجماعات الإسلامية في مصر، ومن جانب آخر يعكس طبيعة العلاقة والأهداف المشتركة بين الدولة المصرية وبين الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب والتنظيمات والجماعات الإسلامية المتطرفة التي يشكل وجودها تهديداً للأمن القومي، ومن جانب آخر يمكن القول بإن قرار إزالة الجماعة الإسلامية من القوائم الإرهابية لا يعد ضمان حقيقي في عدم ممارسة الجماعة الإسلامية للأنشطة

[1] محمد خليل، قرار أمريكي يثير الجدل في مصر...شطب كيانات مصرية من قائمة الإرهاب، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع التالي: https://www.majalla.com/node/22837. 2023/5/20 تاريخ الدخول

العنفية، إذ أنها لا تعرف الثبات في المواقف والسلوك السياسي لاسيما فيما لو تحالفت في الوقت الحاضر مع تنظيمات آخرى إسلامية ذات طابع عنفي ومتطرف .

- **الاستنتاجات :**

1- لم تضيف الجماعة السياسية تجربة سياسية يمكن بواسطتها تحقيق البناء والتقدم في مصر، ويمكن بواسطتها أن تكون مثلاً يحتذى به في تقديم تجربة سياسية تعكس الوجه المشرق والمميز الذي يميزها عن باقي جماعات الإسلام السياسي في مصر، إنما كانت مثل باقي التنظيمات الإسلامية لاسيما المتطرفة التي تبحث فقط عن ما يحقق لها الوجود والمكسب السياسي .

2- قامت الجماعة الإسلامية وعبر تاريخها بأشهر عملية تحول في تاريخ حركات الإسلام السياسي إلا وهي المراجعات الفكرية، التي كانت عبارة عن تكتيك سياسي يؤمن لها الوجود السياسي والهروب من قبضة السلطة الحاكمة في مصر، ويؤمن لها العمل على إيجاد بيئة آخرى تنشط فيها، وهذه البيئة كانت ساحات التظاهرات والاعتصامات .

3- إن الجماعة الإسلامية لم تكن ذات موقف وسلوك سياسي واضح مع الحكومة المصرية ويرجع ذلك إلى عدم ثقتها بها، إذ عانى أعضائها من السجن والتصفية مما جعل سلوكها السياسي متغير حسب طبيعة المرحلة السياسية وحسب تأمين وتحقيق مصالحها .

4- إن التفكير والاستراتيجية السياسية للجماعة الإسلامية لم تحقق النجاح، إذ لم تضمن لها البقاء والاستمرار مع السلطة السياسية، فعلى الرغم من تأسيسها الجماعة السياسية لحزب البناء والتنمية الإ إنه بدلاً من أن يعد للجماعة الإسلامية ثقة الجمهور والسلطة السياسية، كان عاملاً في تهديد الوحدة الوطنية وذلك بممارسة أنشطة عسكرية تهدد وجود الآخر المختلف عنها في الدين الي تم تكفيره .

5- لم تحقق الجماعة الإسلامية وبواسطة حزب البناء والتنمية المبادئ التي أعلنت ووعدت بتحقيقها، إنما على العكس من ذلك خالفت مبادئها لاسيما فيما يتعلق بتحقيق العدالة والعيش الكريم واحترام القواعد الديمقراطية التي تنص على تقبل الآخر واحترام المواطنة .

6- إن قرار حل حزب البناء والتنمية ومنع ممارسة الجماعة الإسلامية للعمل السياسي، يدعم الاتجاه الصحيح في تحقيق الحياة السياسية الصالحة في مصر، وذلك بعيداً عن العنصرية والتفرقة بين المواطنين عن طريق العنف وإثارة الفتن الطائفية، وممارسة أنشطة عسكرية خارج نطاق القانون تحت غطاء ممارسة النشاط التوعوي الديني، الذي اتخذته الجماعة السياسية غطاء لتخفي أنشطها السرية وتحقق أهدافها السياسية .

7- إن أزالة للجماعة السياسية من قوائم التنظيمات الإرهابية في العالم، لا يعني أنها خرجت بصورة نهائية من تلك القوائم بل تبقى تحت مراقبتها، كما لا يعني ذلك العودة المطلقة لها بممارسة نشاطها السياسي في مصر، إنما هو قراراً أتخذته الولايات المتحدة التي تحرك الجماعات الإرهابية كيف ما تشاء، فعندما ترى وجود جماعة إسلامية تهدد أمنها تقرر تجميدها وتحظر أنشطتها.

- **قائمة المصادر :**

1- . Al-Sayed Yassin, Veto on the Age of the Brotherhood: Criticism of the Closed Mind, 1st edition, The Egyptian Lebanese House, Cairo, Egypt, 2015.
2- . Abdel Moneim Mounib, A Guide to Egyptian Islamic Movements, 1st Edition, Madbouly Bookshop, Cairo, Egypt, 2010.
3- Ahmed Mawlana, Egyptian jihadist movements, the limits of role, research published at the Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Istanbul, Turkey, June 26, 2017.

4- Ali Al-Salami, Problems of the Constitution and Parliament, 1st Edition, Sama for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2016.
5- Ahmed Zaghloul, Islamists in Egypt: Crises of Thought, Organization, and Politics, research published by the Believers Without Borders Foundation for Studies and Research, Rabat, Morocco, January 2014.
6- Imad Ali Abd al-Sami' Hussein, Islamic Fundamentalism and Other Religious Fundamentalisms: A Comparative Religious Study Between Islamic Fundamentalism and Other Non-Islamic Religious Fundamentalisms, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Lebanon, 2004.
7- Muhammad Jalal Al-Qassas, The Impact of Political Participation on Salafi Thought in Egypt: A Reading in Determinants, Practice and Trends, 1st Edition, Thinkers for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2017.
8- . Muhammad Salmawy, The Single Shot Pistol: Egypt Under the Rule of the Brotherhood, 1st Edition, The Egyptian Lebanese House, Cairo, Egypt, 2015.
9- Islamic Movements in the Arab World, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, Volume (2), 2013.
10- A group of authors, the Israeli aggression on the Gaza Strip, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, Lebanon, 2015.
11- A group of authors, After Political Islam: A New Phase or Ideological Delusions, edited by Muhammad Abu Rumman, (Dr. I), Friedrich Ebert-Stiftung, Amman, Jordan, 2018.
12- Amin Shaaban Amin, The American Strategy towards Political Islam Movements in Egypt, 1st edition, Al-Mahrousa Center for Publishing, Press Services and Information, Cairo, Egypt, 2015.
13- Bahloul Naseem, The Great Encyclopedia of Armed Islamic Groups, 1st Edition, Amwaj for Printing, Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2014.
14- Basem Al-Qasim and Rabih Al-Danan, Political Parties and Forces, 1st edition, within the series Egypt between the eras of Morsi and Al-Sisi: a comparative study (2), Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, Lebanon, 2016.
15- Hisham Al-Najjar, Cairo looks differently at the removal of the Islamic Group from the terrorist lists, Al-Arab Newspaper, Issue (12424), London, Monday 5/23/2022.
16- Mahmoud Abdo, Empowerment Crisis: A Study of the Islamic Experience in Egypt (2012-2013), 1st Edition, Civilization Center for the Development of Islamic Thought, Beirut, Lebanon, 2016.
17- . Mahmoud Al-Warwari, Salafis of Egypt, 1st Edition, The Egyptian Lebanese House, Cairo, Egypt, 2019.

18- Muhammed Abd al-Aziz Muhammed Bisharat, The Position of the Salafi Movement on the Arab Spring Revolutions: Egypt as a Model, Master Thesis (unpublished), An-Najah National University, College of Graduate Studies, Department of Planning and Political Development, Nablus, Palestine, 2017.
19- Nashaat Al-Daihi, Ahl Al-Sharr: Blood Tribulation from the Kharijites to the Brotherhood, 1st Edition, Dar Kunouz for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2020.
20- Palestine Today Magazine, the Egyptian Construction and Development Party calls for an investigation into Israeli crimes against Arab countries, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Issue 2662, Beirut, Lebanon, 10/29/2012.
21- Rabih Muhammad al-Danan and Basem Jalal al-Qasim, Egypt between the eras of Morsi and al-Sisi: a comparative study, 1st edition, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, Lebanon, 2017.
22- Rashida Bou Jahfa, The Muslim Brotherhood Movement and Its Relationship to Authority: Egypt and Algeria, a Case Study, Academic Book Center, Amman, Jordan, 2018.
23- Salwa Muhammad Al-Awa, The Armed Islamic Group in Egypt 1974-2004, 1st edition, Al-Shorouk International Library, Cairo, Egypt, 2006.
24- Samir Al-Arky, Dissolving the Building and Development Party and Alternatives to Continuity, research published at the Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Istanbul, Turkey, December 9, 2017.
25- Sherine Mohamed Fahmy, Brotherhood of Egypt: Between Rise and Fall 2012-2017, 1st Edition, Al-Araby for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2019.
26- Stephane Lacroix: Sheikhs and Politicians: A Look Inside the New Egyptian Salafism, research published at the Brookings Center, Doha, Qatar, June 2012.
27- Talaat Radwan, The Marriage of Religion (Fixed) with Politics (Changing), 1st Edition, Supreme Council of Culture, Cairo, Egypt, 2015.
28- Walid Abd al-Rahman, Egypt: The ruling on the dissolution of the "Islamic Group" party today, leaders in the "construction and development" are included in the terrorist lists, Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Issue 14935, Riyadh, Saudi Arabia, Saturday 19 October 2019.
29- Walid Youssef Al-Bersh, The Gods of Violence: From Sadat's Platform to the Fourth's Platform, 1st Edition, Dar Kunouz for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2015.

30- Yunus Hassan and others, Fears within the Islamic Group about the dissolution of the "Building and Development Party", Al-Rai Newspaper, Issue (12847), Kuwait, Wednesday, December 3, 2014.
31- Islam Abu Al-Majd, America removes the Islamic Group and 4 organizations from the terrorist list, an article available on the International Information Network (Internet) https://www.dostor.org/408891011, accessed / 5/2023.
32- Muhammad Khalil, An American Decision Stirs Controversy in Egypt... Egyptian Entities Removed from the Terrorist List, available on the Internet at the following website: https://www.majalla.com/node/22837, accessed 5/20/2023.